

اليمن: التدابير الفورية وقصيرة المدى لتحسين الوضع الإنساني

إعداد الدكتورة ساسكيا فان جنوبتن، يونيو 2018

يفاقم الصراع الدائر في اليمن بدرجة كبيرة من المشكلات التي كانت موجودة مسبقاً ومن اعتماد اليمن على المعونات والمساعدات الدولية. وتشمل أبرز التحديات الإنسانية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالصراع الدائر في الوقت الحاضر، بخلاف مقتل المدنيين جراء العمليات العسكرية، ما يلي:

1. الأمن الغذائي وخطر المجاعة. تشير بيانات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة إلى أن 60 بالمائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومن بين هذه النسبة فإن 8.4 مليون شخص معرضون لخطر المجاعة، وحوالي 462,000 طفلاً يعانون من "سوء التغذية الحاد" بدرجة شديدة. وتشمل أبرز التحديات ما يلي:

- انقطاع الإمدادات جراء القيود المفروضة على الواردات.
- مشكلات النقل جراء انعدام الأمن ونقص الوقود والإجراءات البيروقراطية المحلية.
- تناقص القوة الشرائية للسكان بسبب التضخم ونقص المرتبات.
- صعوبة إجراء المعاملات المالية بسبب مشكلات السيولة والبيروقراطية.

2. تدهور المؤسسات العامة وتعطل الخدمات الأساسية. تظهر التقارير المتاحة أن احتياطات النقد الأجنبي في اليمن هبطت من 4.7 مليار دولار أمريكي (2014) إلى أقل من 1 مليار دولار (2016). ولم يحصل ما يزيد عن مليون موظف يعملون في القطاع العام على رواتبهم منذ أكثر من عام، مما يؤثر على القوة الشرائية لما يقرب من 50 بالمائة من السكان. وتشمل أبرز التحديات ما يلي:

- نقص إيرادات الدولة (المركزية) جراء الانهيار الاقتصادي وإضفاء الطابع المحلي على الإيرادات الضريبية.
- استنفاد احتياطات النقد الأجنبي وتدهور قيمة العملة المحلية.
- التداعيات السلبية لتسييس المؤسسات المصممة بطبيعتها لتكون محايدة، ومنها البنك المركزي.
- العجز عن دفع المرتبات في قطاعات حيوية (الرعاية الصحية، والتعليم، وإدارة النفايات).
- انعدام الأمن والتلف في المباني ومنشآت البنية التحتية المخصصة للخدمات العامة.

3. تفشي الأمراض المعدية ومنها الكوليرا والدفترية. يتسبب نقص التغذية وغياب مياه الشرب النظيفة وخدمات الرعاية الصحية في تعريض سكان اليمن للأمراض المعدية. وفي حين أن معدل انتشار عدوى الكوليرا يشهد انخفاضاً إلا أن عوامل الخطر لا تزال قائمة، بحسب ما اتضح من تفشي الدفترية في نوفمبر 2017. وتشمل أبرز التحديات ما يلي:

- ضعف السكان بسبب سوء التغذية والجفاف.
- توقف أعمال الصرف الصحي وتلوث المياه ووجود البيئة المساعدة على انتشار العدوى.
- عدم صرف رواتب العاملين في قطاع الرعاية الصحية وندرة الأدوية واللقاحات والوقود.

4. النزوح الداخلي بسبب القتال وانعدام الأمن. منذ اندلاع الصراع في اليمن، أُضيف عدد كبير من النازحين داخلياً إلى العدد الموجود مسبقاً من اللاجئين والمهاجرين. ويصل عدد النازحين داخلياً في الوقت الحاضر إلى حوالي 2 مليون شخص ولا سيما من المناطق الواقعة على خطوط المواجهة ومنها الجديدة، وتعز، والحجة، وصعدة، وأمانة العاصمة. من بين أبرز التحديات ما يلي:

- توفير مرافق الإيواء والسلع الأساسية.
- تخفيف حدة التوترات الاجتماعية أو احتوائها بين النازحين وسكان المناطق التي تستضيفهم.
- ضمان استمرار عمليات التسجيل والتوثيق المنتظم لطالبي اللجوء واللاجئين.

كافة القضايا المذكورة آنفاً لها تفصيلاتها الخاصة التي ينبغي التصدي لها، ولكن العديد من هذه التحديات تتداخل تداخلاً شديداً مع بعضها بعض. ولذلك فإن تحقيق سلسة من النتائج الإيجابية على المدى الفوري وقريب المدى يقتضي من المانحين الدوليين التركيز على هذه النقاط المتداخلة واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ما يلي:

أ. إتاحة وتحسين إمكانية الحصول على السلع الحيوية وتحسين توزيعها في مختلف أرجاء اليمن. يمكن التصدي لمجموعة أولى من المشكلات المتداخلة من خلال تحسين إمكانية الحصول على السلع الحيوية وتحسين توزيعها ومنها الغذاء والوقود والأدوية في البداية، وتشمل التدابير التي لها أثر كبير ما يلي:

- تحسين إمكانية تدفق السلع التجارية ومواد الإغاثة الإنسانية من ميناء الحديدة من خلال زيادة فعالية الضمانات الأمنية عبر مكتب الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش للمواد الداخلة إلى اليمن (UNVIM)، مما يقلل إلى أدنى حد ممكن من التأخير الذي تستغرقه السفن التي تجتاز تفتيش مكتب الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش، وإصلاح التلف الذي أصاب الميناء جراء النزاع.
- تسهيل وصول مواد الإغاثة الإنسانية إلى ميناء الحديدة وتوجيه سفن الشحن التجاري إلى موانئ بديلة. عدن هي الخيار الأنسب بالرغم من مخاطرة التكسب ومع مراعاة أن معظم المحافظات المتضررة تقع في الشمال.
- المساعدة بتوفير مسارات بديلة برآ وجواً. يُمكن أن يرفع المانحون الدوليون مباشرةً ويسهّلون توفير جسور الإغاثة الإنسانية الجوية وكذلك الطرق البرية بوسائل منها توفير وحدات التخزين المتنقلة وإنشاء ممرات برية آمنة.

تشمل التدابير الأخرى التي تستطيع الجهات المانحة الدولية القيام بها لتحسين الوضع ما يلي:

- مساعدة المدنيين ووكالات الإغاثة الإنسانية في الحصول على الوقود.
- زيادة حرية الحركة أمام المدنيين حتى يتسنى لهم الوصول إلى الأسواق.
- تشجيع الإنتاج المحلي والبدايل المحلية للواردات.
- تعزيز التواصل والتنسيق مع الوكالات العاملة في الإغاثة الإنسانية.

ب. إرساء الاستقرار في النظام المالي اليمني وتوفير الخدمات الأساسية للجميع بدون تمييز. المجموعة الثانية من المشكلات المتشابكة هي نقص إيرادات الدولة، وتدهور قيمة العملة، وارتفاع معدل التضخم. تشمل التدابير المحتملة ما يلي:

- تقديم المساعدات المالية بهدف دفع مرتبات العاملين في القطاع العام.
- تقديم المساعدات الفنية للبنك المركزي وغيره من المؤسسات المالية الحيوية.
- زيادة السيولة في النظام المالي من خلال ضخ النقد أو فك تجميد الأصول.
- توسيع نطاق المساعدات النقدية الموجهة للسلع الأساسية، مما يزيد من القوة الشرائية والسيولة.
- إنشاء اعتمادات مالية طارئة للتعليم والرعاية الصحية وإدارة النفايات.
- الاستثمار في التعليم بما يراعي مجريات الصراع وحملات التوعية الهادفة لتغيير نمط الحياة.

ج. زيادة المساعدات والوفاء بوعود تقديم المعونات. بالرغم من المعونات الإنسانية الثنائية ومتعددة الأطراف التي تم تقديمها إلى اليمن في 2017 بقيمة 2 مليار دولار أمريكي إلا أن الوضع تدهور في اليمن في ذلك العام. وفي هذا العام زادت التعهدات متعددة الأطراف بتقديم المعونات، ولكن زيادة المعونات ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع محاولات تحسين مساهمة السلطات المحلية وتطوير قدراتها.

يمكن أن تستثمر الجهات المانحة الدولية أيضاً في فعالية المعونات من خلال:

- المساعدة في تقليل المعوقات البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن من خلال تسهيل الحصول على التصاريح والتفاوض للتمكن من دخول المناطق.
- تمرير (تخصيص) التبرعات لأغراض معينة من خلال صناديق الأموال متعددة الأطراف.
- الدخول في علاقات شراكة فعّالة مع المانحين الآخرين أو وكالات التنفيذ.